مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
Journal of the College of Basic Education Vol.29 (NO. 120) 2023, pp. 187-202

طبيعة المهام الوظيفية لمتصرفي لواء ديالى وانجازاتهم الاقتصادية والاجتماعية والخدمية 1927-1932م

دلو سعيد محمود دلو
كليّة التربيّة للعلوم الإنسانيّة/ جامعة دَيالى
ا.د. قحطان حميد كاظم
كلية التربية الاساسية / جامعة ديالى
Hum21hsh102@uodiyala.edu.iq
basichist5te@uodiyala.edu.iq

مستخلص البحث:

يتناول البحث طبيعة المهام الوظيفية لمُتصرّفي لواء دَيالى وإنجازاتهم في الجوانب الاقتصاديّة والاجتماعيّة والخدميّة في المدة من(26 كانون الثاني 1927- 11 آذار 1932م). وجرى تحديد العام(1927م) بداية للبحث كونه يمثل استلام المتصرف محمود نديم الطبقجلي متصرفية اللواء، وينتهي الاطار الزمني للبحث في(11 آذار 1932م) وهو تاريخ نهاية مدة اشغال المتصرف عبدالرزاق حلمي لمتصرفية لواء ديالى، وجاء اختيار الموضوع نظرًا لأهمية المتصرفين ودورهم في تطوير الخدمات الاجتماعيّة والاقتصاديّة والخدمات الأخرى في لواء دَيالى لاسيّما معالجة المشكلات الزراعيّة ومِلكيّة الأراضي، وفيضانات الأنهار، وسقي المحاصيل الزراعيّة، وتحسين الخدمات التعليمية والبلدية وإيصال الكهرباء للأهالي، فضلًا عن إثراء المكتبة العراقيّة بنتاجات أكاديمية تسلط الضوء على تاريخ(المتصرفين) في أعمال التطوير المختلفة للواء دَيالى في مدة البحث.

وزعت مادة البحث على مبحثين ومقدمة وخاتمة، بيّن المبحث الأول (دور متصرفي لواء دَيالى في تطوير الواقع الاقتصادي في دَيالى 1927- 1930م) ، وتناول المبحث الثاني: (دور متصرفي لواء دَيالى في تطوير الواقع الاقتصادي والاجتماعي والخدمي في دَيالى1930- 1932م). اعتمد الباحث المنهج التاريخي الوصفي مع تحليل لأهم أعمال المتصرفين وإنجازاتهم في مدة البحث، واستند البحث على الكثير من المصادر والمراجع العربية والمعربة ثبت تفاصيلها في الهوامش والمصادر نهاية البحث. توصل البحث إلى نتائج عدة منها: تميز من شغل منصب(متصرف) لواء دَيالى في المدة (1927- 1932م) كونهم من الموظفيّن الإداريين القديرين، وكان صدور بعض القوانين والأنظمة لاسيّما قانون إدارة الألوية رقم(58) لعام(1927م) وتعديلاته، قد ساعد متصرفي اللواء ومكنهم من تنفيذهم للكثير من الإصلاحات الاجتماعيّة والاقتصاديّة والخدميّة في لواء ديالى كمعالجة موضوعة التقسيمات الإداريّة، والحدود الإداريّة لبلديات الأقضيّة والنواحي في اللواء، والاهتمام بالجانب الزراعي نظرًا لكون اللواء من الألوية الزراعيّة ذات المحاصيل المتنوعة كالحنطة والشعير والخضراوات وغيرها، واستمرت جهود متصرفي لواء ديالى لمعالجة مشكلة مِلكيّة الأراضي ومعالجة المشكلات العشائريّة المصاحبة لها ، وقد أفادَ كثيرًا من تلك القوانين والإجراءات التي قامت بها متصرفية اللواء العديد من رؤساء القبائل وشيوخ العشائر في دَيالى، إذ جرى تسجيل مساحات كبيّرة منها بأسماء شيوخ العشائر، وحُرم منها الفلاحون الذين كانوا يشكلون الأغلبيّة في مجتمع ديالى آنذاك، ممّا ضاعف من مِلكيات الشيوخ الزراعيّة وزاد من سطوتهم الاجتماعيّة ونفوذهم السياسي، ومن ثم حظوتهم عند متصرف اللواء. أشر الباحث قيام الإدارة البريطانيّة باستغلال موضوعة المِلكيات الزراعيّة لترسيخ نفوذها وسيطرتها على العراق ومنه لواء دَيالى وقتذاك، كما تصدى متصرفو لواء دَيالى لمشكلة سقي المزارع سيحًا بسبب قلة المياه وارتفاع مستوى أراضي الفلاحين، لذلك طلبوا من الحكومة المركزية بإنشاء سد ثابت على نهر دَيالى، وجرى انجاز المشروع

عام(1929م)، فضلًا عن اهتمام المتصرفيّن بمعالجة مشكلات فيضان الأنهار في ديالى، وما تتركه من آثار سلبية كبيّرة على حياة الفلاحيّن. فضلًا عن تطوير خدمة الكهرباء في اللواء. أما الأوضاع الصحيّة في لواء دَيالى فلم يكن في مدة البحث تغير واضح فيها. بينما شهدت أوضاع التعليم جانبًا من اهتمام المتصرفيّن عن طريق فتح العديد من المدارس الابتدائيّة للذكور والإناث في اللواء في المدة(1930-1932م). وأشر الباحث أهم أسباب قصور بعض متصرفي اللواء بواجباتهم الإداريّة، وقلة إنجازاتهم العمرانيّة والخدميّة بقصر مدة توليهم المنصب لأسباب تتعلق بسياسة وزارة الداخليّة والحكومة العراقيّة وقتذاك.

الكلمات المفتاحية: (المهام الوظيفية ، متصرفي، لواء ديالى)

المقدمة:

يتناول البحث المهام الوظيفية لمُتصرّفي لواء دَيالى وإنجازاتهم في الجوانب الاقتصاديّة والاجتماعيّة والخدميّة في المدة (26 كانون الثاني 1927- 11 آذار 1932م). وجرى تحديد العام(1927م) بداية للبحث كونه يمثل استلام المتصرف محمود نديم الطبقجلي متصرفية اللواء، وينتهي الاطار الزمني للبحث في(11 آذار 1932م) وهو تاريخ نهاية مدة اشغال المتصرف عبدالرزاق حلمي لمتصرفية لواء ديالى، وكان سبب اختيار الموضوع لأهمية المتصرفين ودورهم في تطوير أوجه الحياة الاجتماعيّة والاقتصاديّة والخدميّة فـــي لواء دَيالى لاسيّما معالجة مشكلات الأراضي وتحسين الزراعة وقنوات الري، فضلًا عن إثراء المكتبة العراقيّة بنتاجات أكاديمية تتتبع تاريخ قيادات الجهاز الإداري (المتصرفين) وأثرهم في الحياة العامة لاسيّما هنالك قلة بالدراسات الأكاديميّة التي تناولت هكذا موضوعات. وزعت مادة البحث على مبحثين ومقدمة وخاتمة، بيّن المبحث الأول (دور متصرفي لواء دَيالى في تطوير الواقع الاقتصادي في دَيالى 1927- 1930م) وهم كلٌ من: محمود نديم الطبقجلي(26 كانون الثاني- 12 كانون الأول 1927م)، وجميل المدفعي (13 كانون الأول 1927- 4 آب 1928م)، وعبدالرحمن بيك كاظم (5 آب 1928- 1930م)، وتناول المبحث الثاني: (دور متصرفي لواء ديالى في تطوير الواقع الاقتصادي والاجتماعي والخدمي في دَيالى1930- 1932م) إذ تتبع سيرة المتصرف عبدالله الدليمي وأعماله في المدة(1930-14 كانون الأول 1931م)، وسيرة المتصرف عبد الرزاق حلمي وإنجازاته في المدة(15كانون الأول1931-11 آذار 1932م).اعتمد الباحث المنهج التاريخي الوصفي مع تحليل لأهم أعمال المتصرفين وإنجازاتهم في مدة البحث، واستند البحث على الكثير من المصادر والمراجع العربية والمعربة ثبت تفاصيلها في الهوامش والمصادر نهاية البحث.

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
Journal of the College of Basic Education Vol.29 (NO. 120) 2023, pp. 187-202

المبحث الأول
دور متصرفي لواء دَيالى في تطوير الواقع الاقتصادي في دَيالى (1927- 1930م)

أولًا: محمود نديم الطبقجلي (26 كانون الثاني - 12 كانون الأول 1927م)

1- أسرته وبواكير عمله الوظيفي

هو محمود نديم بن محمد بن أمين بن محمد نافع بن محمد سعيد بن محمد أمين بن محمد صالح بن إسماعيل الطبقجلي ينتمي إلى أسرة علميّة معروفة[1]، ولد في بغداد عام (1884م) ودرس في المدرسة الاعداديّة المِلكيّة ، وأكمل دراسة في مدرسة الحقوق عند إنشائها عام(1908م)[2].

أصدر في(كانون الأول 1909م) صحيفة بين النهرين وكانت صحيفة سياسيّة عربيّة تركيّة وأصبحت في ما بعد تنطق بلسان حزب الحرية والائتلاف المعارض الذي اختير محمود الطبقجلي رئيساً لفرعه في بغداد وتعرض للسجن والاضطهاد في عهد الوالي أحمد جمال بيك (جمال باشا السفاح)، واضطر الطبقجلي إلى غلق جريدته والفرار إلى البصرة خوفاً من بطش السلطة والتجأ إلى طالب النقيب[3] في العام(1913م) ومن بعد دخول القوات البريطانيّة العراق واحتلالها بشكل كامل قامت بإرسال دعوات إلى الأهالي من الذين كانوا يعملون في الدولة العثمانيّة الى العمل مع البريطانيين في الدوائر الحكومية[4]، وتقدم محمود نديم وعمل بوظيفة مشاور مالي في(1 شباط 1918م) ومن ثم عمل قائممقام في قضاء مندلي في(19تشرين الثاني1920م)[5] وكان هو أول قائممقام في القضاء، وكذلك عمل على تأسيس المدرسة الخزرجيّة الابتدائيّة في بغداد وأصبح مديراً لها[6]، وبعدها عمل كاتبا في المجلس التأسيسي العراقي عام(1924م) وكان له دور مميز في الصحافة عن طريق ما كان يكتبه في الصحف والمجلات، وله مكتبة خاصة تحوي العديد من الكتب في المجالات المختلفة أهديت إلى المجمع العلمي العراقي[7].عين وكيلًا لمتصرف(محافظ) لواء(محافظة)الحلة علي جودت وبعد نقل علي جودت عين متصرف للواء الحلة للمدة(1924-1926م)، ويُعد محمود نديم من رواد الحركة الكشفيّة في العراق خلال العشرينيات من القرن الماضي، وكذلك المؤسس والمشرف على مجلة الكشاف العراقي التي كانت تهتم بالحركة الكشفيّة العراقيّة والعمل على نهضته، وكذلك أصدر في العام(1926م) مجلة المدرسة التي اهتمت بشؤون التلاميّذ[8].

2- نشاطه في مُتَصرِفيّة لواء ديالى

شَكَّلَ الإقطاع الزراعي في بداية العهد الملكي سمة بارزةً من سمات الواقع الاجتماعي والاقتصادي العراقيّ، وعلى الرغم من ترسخ المشكلة الزراعيّة في العراق وتدهور الحالة الزراعيّة لدى الفلاحيّن في الريف، ذلك بسبب عدم اهتمام الحكومة بالزِراعة وقلة المياه في الصيف، ولاسِيَّمَا في الموسم الزراعي[9]، حتى عمل في الزِراعة نحو (70%) من السكان، ومنهم مزارعو لواء ديالى[10].واستمرت المعالجات الحكوميّة الخجولة للواقع الزراعي، ومشكلات الأرض، وعليه بدأ التنفيذ في مدة تولي المتصرف محمود نديم على لواء ديالى، بعدد من القوانين المتعلقة بنظام الحيازة والتصرف بمِلكيّة الأرض نذكر منها: قانون تمليك وتحديد الأراضي في المدن والقرى والقصبات لعام(1926م)، وقانون تشويق الزرَّاع لاستعمال المضخات الزراعيّة في الإرواء لعام(1926م)[11]، وقانون تمليك الأراضي الأميّرية المغروسة رقم(16) لعام(1927م)[12]. وحاولت الحكومة العراقيّة والإدارة البريطانيّة معالجة المشكلة ولو وقتيًا لاسِيَّما الأراضي الشاسعة التي كانت تعرف بالأميريّة، وبهذا الصدد كتب المندوب السامي البريطاني هنري دوبس (Henrey Dobbs)[13] في(18

آب1926م) مذكرة إلى شخص الملك فيصل الأوّل، دافع فيها عن بعض الشيوخ المتعاونين مع الإدارة البريطانيّة[14]. وهذا تأكيد على استغلال الإدارة البريطانيّة لموضوعة المِلكيات الزراعيّة لترسيخ نفوذها وسيطرتها على العراق وقتذاك، وهذا الأمر ألقى مسؤولية كبيرة على متصرف اللواء وإدارته في تنفيذ تلك القوانين لاسيّما وأن ديالى كانت منطقة زراعية وكانت مشكلة المِلكيّة من أهم المشكلات الاقتصاديّة والاجتماعيّة التي واجهتها مُتَصّرفيّة لواء ديالى يومذاك. وفي عام(1927م) صدر قانون إدارة الألوية رقم (58) لسنة(1927م)، الذي قسم العراق على(أربعة عشر لواءً) تضم في مجموعها(47) قضاءً، و(141) ناحيّة[15]، وفي هذا العام قدَّم متصرف لواء ديالى محمود بك الطبقجلي طلبًا إلى وزارة الداخليّة، أكد فيه على ضرورة إعادة استحداث(قضاء شهربان)وذلك لتحسين الأمن وتنظيم إدارة اللواء[16]، فوافقت وزارة الداخليّة على الطلب وأعيد استحداث القضاء من جديد[17]. ونخلص للقول أن المتصرف محمود الطبقجلي قد سعى لاحتواء المشكلات العشائرية الناجمة عن نزاعات مِلكيّة الأرض وحيازتها لاسيّما في لواء زراعي وعشائري مثل ديالى؛ لذلك نجح المتصرف بتحقيق الأمن المجتمعي في مدة توليه المُتَصّرفيّة والتي لم تبلغ السنة الواحدة، مغازلاً المقولة البريطانية التي مفادها إن من يسيطر على العشائر يستطيع أن يحكم العراق وقتذاك.

ثانيًا: جميل المدفعي(13 كانون الأول 1927- 4 آب 1928م)

1- بواكير حياته وتكوينه الوظيفي

ولد جميل بن محمد بن عباس في مدينة الموصل عام(1890م)، وأتم دراسته الإعدادية العسكرية في بغداد، ثم سافر إلى استانبول وأكمل دراسته في الهندسة العسكرية، وتخرج ضابطا في المدفعية عام(1911م)، وانضم إلى جمعية العهد في استانبول عام(1913م)، وقد اشتهر بالمدفعي كونه كان ضابطًا مدفعيًا في العهد العثماني[18] ، أشترك في حرب البلقان ثم عين معلمًا للمدفعية في المدرسة العسكرية ببغداد، وخدم في الجيش العثماني أبان الحرب العالميّة الأولى في ساحتي القفقاس وفلسطين، ولكنهُ فر من الخدمة في الجيش العثماني عام(1916م)، والتحق بجيش الثورة العربيّة في الحجاز، وكان قائداً للمدفعية مع الملك فيصل الأول وبعد احتلال الشام عين قائداً لموقع دمشق، وعمل كمساعد ومستشار للملك فيصل الأول، وفي ثورة العشرين ساهم وقاد حركاتها في الموصل وتلعفر ودير الروز، وبعدها ذهب للأردن، وعين حاكمًا عسكريًا ومتصرفاً للكرك ثم مديرًا للأمن ثم متصرفاً للسلط، ثم عاد إلى بغداد عام(1923م)، وعين في العراق متصرفاً للواء المنتفك وبعدها نقل إلى لواء العمارة ثم إلى لواء الديوانية[19]، ثم تقلد وزارة الداخليّة ثم وزارة الماليّة، وأنتخب ثلاث مرات لرئاسة المجلس النيابي، ثم ترأس الوزارة سبع مرات في الأعوام (1933م، 1934م، 1935م،1938م،1941م،1953م)،وتوفي في العام(1958م)[20].

2- نشاطه في مُتَصّرفيّة لواء ديالى

أصدرت إدارة مَلكيّة برقم(1230) في(5 كانون الأول 1927م) بنقله من مُتَصّرفيّة لواء الديوانية إلى مُتَصّرفيّة لواء ديالى[21]، وتسلم مهام عمله الجديد في يوم الثالث عشر من الشهر نفسه، واستمر في عمله حتى(4 آب 1928م) ،إذ نقل متصرفًا للواء بغداد وباشر في(15 آب 1928م)[22].

واجه المتصرف جميل المدفعي في مدة رئاسته لمُتَصّرفيّة لواء ديالى مشكلات زراعيّة في مقدمتها موضوع سقي المزارع سيحًا بسبب قلة المياه وارتفاع مستوى أراضي الفلاحين، مما أدى إلى استمرار الفلاحيّن على طرقهم البدائيّة ووسائلهم القديمة لرفع المياه[23]، وكانت الحكومة تقوم بمعالجات وقتية إذ يجري تخصيص مبلغًا سنويًا لإنشاء سدود مؤقتة لا جدوى منها لأنها تنهار عند أول موسم فيضان[24]؛ ولذلك أدركت الحكومة انه لابد من إنشاء سد ثابت على نهر دَيالى، وكانت

أول محاولة بهذا الاتجاه عام(1928م)، إذ أنشئ ذلك السد وبمساندة مُتَصرِفيّة اللواء في ناحيّة دلي عباس وتحديدًا عند مضيق جبل حمرين على مجرى نهر دَيالى لغرض حجز المياه ورفع مستواها أمام السد وبالتالي تغذية الجداول المتشعبة من النهر بالمياه في موسم الصيف حيث ينخفض مستوى المياه في النهر[25]، وهكذا كان لتعاون المتصرف جميل المدفعي أثره في حل مشكلة تجديد القنوات القديمة سنويًا،وجرى انجاز المشروع عام(1929م)، لكن جرفته مياه فيضان عام(1935م)[26]. ويبدو أن قصر مدة المتصرف لم تجعله يقوم بأعمال كبيّرة وواضحة في لواء ديالى.

ثالثًا: عبدالرحمن بيك كاظم (5 آب 1928م - 1930م)

1- بواكير عمله الوظيفي

هو عبدالرحمن بيك كاظم كان يعمل ضابطًا في الجيش العثماني [27] برتبة مقدم، وبعد تأسيس الدولة العراقة أصبح قائممقام قلعة سكر في العام(1922م)[28] ، وتولى إدارة مُتَصرِفيّة لواء الدليم وكالة في العام(1924م)[29] ، بعدها عمل قائممقام قضاء دلتاوة في(18كانون الأول1925م)[30] ومن ثم قائممقام قضاء خانقين في(21 أيار 1926م)[31] .

2- دوره في مُتَصرِفيّة لواء ديالى

اهتم عبدالرحمن بيك بمشكلة مِلكيّة الأرض التي كانت الشغل الشاغل لأغلبيّة سكان ديالى بعدهم مزارعين وفلاحيّن، وازدادت الأوضاع الاقتصاديّة والاجتماعيّة سوءً في اللواء، إذ قام الإقطاعيون الذين ثبتت السلطات البريطانيّة مركزهم وأعطتهم مساحات واسعة باضطهاد المزارعيّن ، الأمر الذي أدّى إلى الصخب الكبير لدى الفلاحيّن فاضطرت الحكومة في(12 شباط 1929م) إلى استقدام الخبير البريطاني في شؤون الأراضي السير ارنست داوسن(Ernest Dawson)[32] لدراسة المشكلات المتعلقة بحيازة الأرض ووضع الحلول المناسبة لها[33]، وقدَّم تقريره للحكومة العراقيّة في (5 حزيران1930م)[34]، ووجد داوسن أنَّ الاختلاف على حقوق التصرف بالأرض خلقَ حالة من الفوضى وعدم الاطمئنان، مما كان له أثر كبير على تأخر الزراعة وخراب الأرض وعدم استقرار الأمن في العراق[35] ، ووجد أيضًا أنَّ الدولة من الناحيّة القانونيّة تمتلك غالبية الأرض، إلّا أنَّ التصرف الفعليّ في الأرض لشيوخ القبائل والعشائر[36] . وهذا يؤكد لنا حيازة شيوخ العشائر لأراضٍ واسعة في دَيالى بسبب تلك القوانيّن لاسيّما وأن بعض شيوخ ديالى مثل الشيخ حبيب الخيزران شيخ قبيلة العزة والشيخ حميد الحسن شيخ قبيلة بني تميم كانوا ذوي مَكانة اجتماعيّة وسياسيّة رفيّعة، وعملوا في مجلس النواب الذي سن القوانيّن مما مكنهم من حماية تلك الحقوق عن طريق تلك القوانيّن والأنظمة التي شرعت لمعالجة مشكلات المِلكيّة الزراعيّة حتى ولو جزئيًا.

وفي السياق ذاته، أشار داوسن أنَّ مجموع مساحة الأراضي في لواء دَيالى كانت (6480000 دونم)، وقد شكلت الأراضي المزروعة والقابلة للزِراعة منها بلغت (1528000)دونمً بنسبة (23,5%)في حين شكلت الأراضي المفوضة بالطابو وحدها نسبة(21%) إذ بلغت (1364000) دونمً[37] ، ولإصلاح الوضع السائد يومذاك اقترح داوسن عدة اقتراحات منها: إنشاء دائرة لها صفة قضائيّة للبت في حقوق الأراضي وتعيين العائدية، وتقسيم الأرض بين أفراد العشائر بحسب تصرفهم الفعلي فيها وبحسب العُرف المحلي[38] . كما اهتم المتصرف بمعالجة مشكلات فيضان الأنهار في ديالى، وما تتركه من آثار سلبيّة كبيّرة على حياة الأهالي لاسيّما الفلاحيّن، فعمل على تقديم كل العون للجهات الحكومية المسؤولة عن إنشاء السدود، بدأ العمل في السد الثابت بموجب الاتفاق الذي عُقد بين مديرية الري العامة والمتعهد فهمي دولت في(15 أيار 1928م) وأنجز في(24 أيلول 1929م)[39]،

على شكل حائط خرساني أصم على طول مقطع نهر ديالى[40]، وبلغت كلفة إنشائه(235,000) روبية أي ما يساوي حوالي(17,600) دينار عراقي[41].

المبحث الثاني

دور متصرفي لواء ديالى في تطوير الواقع الاقتصادي والاجتماعي والخدمي في دَيالى (1930- 1932م)

أولًا: عبدالله الدليمي (1930-14 كانون الأول 1931م)

ولد عبدالله الدليمي في مدينة الموصل عام(1894م) ودرس في المدرسة الحربية في استانبول وانضم في بداية شبابه الى جمعية العهد العربية السرية في بداية تأسيسها في أواخر العام(1913م)، وعندما اندلعت الحرب العالمية الأولى اشترك فيها مع مجموعة من الضباط العرب في الجيش العثماني ولكن تمكن البريطانيون من الانتصار ووقع في الأسر في(نيسان 1915م) ونقلوه إلى البصرة حيث كانت تنتظره باخرة في مياه البصرة يوضع فيها الأسرى وعندما يكتمل العدد يرسلون إلى المعتقلات في الهند[42]. وعند ما قامت الثورة العربيّة في الحجاز انضم إليها وحارب في صفوف الجيش العربي، وكان مسؤولاً عن الرشاشات، وقد وصفه توماس ادورد في كتابه ثورة في الصحراء فقال عنه :" انه ضابط من النوع المحترف سريع وذكي وسطحي، ولكن جذاب ، وخدم في الحكومة السورية ونال رتبة زعيم ،وعين متصرف للكرك في تشرين الثاني 1918م"[43].

وبعدها عاد الى العراق، وعند تشكيل الحكومة العراقيّة عين معاون متصرف للواء بغداد في(حزيران 1922م)، ثم عين قائممقام لقضاء الكاظمية في(تشرين الثاني 1922م) فوكيل متصرف لواء الديوانية في (نيسان 1924م)، ومن ثم أصبح متصرفاً أصالة، وبعدها نقل الى مُتَصرِفيّة لواء كربلاء في العام(1925م)ومن ثم متصرف لواء الدليم في (حزيران 1927م)، وعندما كان متصرف لواء العمارة أتاهم بالرشوة حيث كان أهالي العمارة الميسورون معروف عنهم انهم عندما يقدم عليهم متصرف جديد يمتحنون نزاهته واستعداده للاتفاق معهم، تهدي سيدة أحد كبار الشيوخ عبدة صغيرة الى زوجة المتصرف، ويعمدون بأن يحلوا هذه العبدة الصغيرة بصنوف من الحلي والأحجار الكريمة حتى زعموا بأن العبدة التي أهديت الى زوجة عبدالله الدليمي كانت تحمل بما قيمته ألف ليرة ذهب، وكانوا يفسرون قبول المتصرف لهذه العبدة انه على استعداد للتعاون معهم، وبقت هذه العبدة عند زوجة عبدالله الدليمي مدة طويلة بعد وفاته، وقد اتهم بالرشوة عندما كان متصرف لواء العمارة وألفت لجنة تحقيقية لكنها برأته[44].

قال الشاعر العماري محمد خليل قصيدة بحقه [45]:

نلت البراءة رغم انف حسود ورجعت ترفل برود سعود
خفقت مساعي المفترين وانهم أضل لحظة المنكود
بشرى العمارة في قدومك ناجحًا يوماً رجعت به كيوم العيد

كان عبدالله الدليمي متزوجًا من طليقة الأمير زيد ، وقد زار الملك فيصل الأول العمارة وكان عبدالله متصرفًا فيها، وفي حاشيته عبد المجيد الشاوي[46] الظريف المشهور، وعند ما كانوا يتناولون الفطور بضيافة عبدالله الدليمي قال الشاوي انني أتبرك بتلاوة القرآن الكريم كل يوم وقد قرأت هذا الصباح الآية الكريمة(فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا)[47] ، وتبسم الملك وظهرت ملامح الخجل على عبدالله الدليمي[48].تولى منصب متصرف لواء دَيالى في العام(1930م) وعمل على تقديم الخدمات الضرورية للأهالي حيث جرى تطوير الكهرباء بعد أن كانت تعاني من الضعف بسبب الاسلاك المستهلكة، وفي العام(1931م) تم جلب مكينة لتوليد الطاقة الكهربائية، من قبل شخص يدعى

اوسطه محمد الديري وتم تأجيرها من قبل بلدية بعقوبة لغرض تنوير الدوائر الرسمية والشوارع العامة أما إنارة البيوت والمحلات العامة فقد جرى الاتفاق مع صاحب المكينة لإيصال الكهرباء اليهم وكانت الأجرة مقطوعة بدون مقياس شهرية [49] أما بالنسبة للصحة فلم يكن هنالك تغير واضح فيها.

شهدت التربية والتعليم جانبًا من اهتمام المتصرف عن طريق فتح العديد من المدارس الابتدائيّة في لواء دَيالى ،إذ جرى فتح مدرسة ابتدائية في قضاء الخالص في العام(1930م)[50] ، وفتحت مدرسة للبنات في مندلي في العام نفسه[51]، كذلك جرى إنشاء مدرسة ابتدائية في خانقين افتتحت في العام(1931م)[52] .

ثانيًا: عبد الرزاق حلمي (15كانون الأول1931-11 آذار 1932م)

1- نشأته وبداية عمله الوظيفي

ولد عبدالرزاق حلمي في العام(1881م)، ودرس في المدرسة العسكرية في استانبول وكان ضابطًا في الجيش العثماني، وخدم في البصرة في العام(1908م)وشارك في الحرب العالمية الأولى، بعد تأسيس الحكومة العراقيّة عين قائممقام لقضاء قلعة سكر في(تشرين الثاني 1923م)[53] ، وبعدها قائممقام لقضاء سوق الشيوخ العام (1924م)[54] ، وكذلك عمل في قضاء الهاشمية ، ثم عين قائممقام لقضاء الخالص في (6 آب 1928م)[55] ، وبعدها تم ترقيته الى متصرف للواء المنتفك في (نيسان 1930م) ونقل إلى لواء بغداد في العام(1930م) ومن بعدها الى لواء البصرة في (8 حزيران 1932م)[56] ، ومن ثم الحلة في(21 أيلول- 19تشرين الثاني1933م) وبعدها اعيد متصرفًا للواء بغداد في(27 تشرين الثاني 1933م)[57] واستمر بعمله هذا حتى اعتزل الخدمة في (شباط 1936م).

لكنه عاد الى الخدمة وتسنم مُتَصرِفيّة لواء الكوت في (آذار 1937م) ، وبعدها متصرف لواء بغداد للمرة الثالثة في(أيلول 1937م) ومن بعدها دَيالى للمرة الثانية في (تشرين الأول 1937م)ومن بعدها البصرة في(تشرين الأول 1938م)[58] ، ونقل بعدها الى كركوك في (شباط 1939م)، ومن ثم أصبح مفتشًا إداريًا في (أيار1939م) ، ومن بعدها أصبح متصرف لواء البصرة للمرة الثالثة في(5 حزيران1941م) وكانت هذه المرة بعد الأحداث التي شهدتها البصرة خلال حركة مايس[59] وعندما باشر بمهامه أصدر بيانًا في الصحف تضمن وجوب تسليم الأموال المسلوبة يومي(7 و8) مايس للحكومة وحدد مدة للتسليم تنتهي في الساعة الواحدة من يوم (9 حزيران) وفرض على من يتأخر عقوبات شديدة، ومن الأهمية بمكان، فقد قدم المتصرف عبدالرزاق حلمي خدمات جليلة لأهالي البصرة بعد ما حل بها من أعمال عنف جراء الحركة إذ تمكن من اقناع القوات البريطانيّة أن تتكفل بتصليح الجسور الثلاث التي دمرت جراء المعارك[60] ، وكان هذا آخر منصب يكلف به حيث أعتزل الخدمة، وصفه مير بصري قائلًا: " كان عبدالرزاق حلمي إداريًا حازمًا صلب المراس، عرف بالنزاهة والدهاء، تخرج من مدرسة السلطان عبد الحميد وألف الأساليب الميكيافيلية، فكان يعين في المناطق التي يسودها الاضطراب فيحل الأمور المعضلة ويعيد المياه الى مجاريها"[61]. توفي في بغداد في (أيلول 1944م)[62] .

2- دوره في مُتَصرِفيّة لواء دَيالى

تولى إدارة مُتَصرِفيّة لواء دَيالى في المدة(15كانون الأول1931-11 آذار 1932م)، فكانت مدته قصيرة إذ بلغت زهاء الثلاثة أشهر، لكنه على الرغم من ذلك ترك أعمالًا مشهودة في عدد من المجالات، ففي حقل التعليم، وبعد ظهور الحاجة إلى مدرسة متوسطة نتيجة تمكن الطلاب من اجتياز المرحلة الابتدائيّة إذ جرى فتح صف للأول المتوسط في العام الدراسي(1931-1932م) على أن ترتبط إدارته في مدرسة بعقوبة الأولى الابتدائيّة وكان عدد الطلاب(31)طالبًا[63].

وفي سياق حل مشكلات الأراضي في ديالى، عمل المتصرف على تطبيق القوانين والأنظمة التي أصدرتها السلطة التشريعية في بغداد، وبعد الدراسة التي قام بها داوسن قررت الحكومة العراقيّة العام(1932م) إنهاء حالة الفوضى والاضطراب السائدين في حقوق التصـــــرف بالأرض، وشرَّعت قانون تسويّة حقوق الأراضـــــي رقـــم(50) لعام (1932م)، لغرض تعيين صنوف الأراضي وعائديتها وتثبيت الحقوق المتعلقة بها، فضلًا عن تحديد حدود تلك الأراضي وتعيين مساحتها وتسجيلها بأسماء أصحابها[64]، فجرى تسجيل أجزاء كبيرة منها بأسماء شيوخ العشائر، وحُرم منها الفلاحون الذين كانوا يشكلون السواد الأعظم من مجتمع ديالى آنذاك[65].

وإلى جانب قانون التسويّة صـــدر قانـــون اللزمة رقـــم(51) لعام (1932م)، الذي أعطى صفة قانونيّة تحت عنوان (حقوق اللزمة) ووفقا للمادة (11- أ) من قانون تسويّة الأراضي فإنَّ حقوق اللزمة تمنح إلى: " الشخص الذي تصرف في الأراضي الأميّرية أو إلى مَن حلَّ محلَّه على أن يكون قد استثمرها خلال مدة الخمسة عشر عامًا السابقة"[66]. ونخلص مـن هذا القانون إفادَة رؤساء القبائل وشيـــوخ العشـــائر في ديالى على حساب الفلاحيّن والمزارعيّن ممّا ضاعف من مِلكياتهم الزراعيّة وزاد من سطوتهم الاجتماعيّة ونفوذهم السياسي، وهذا أدى إلى زيادة حظوتهم عند متصرف اللواء.

وفي مجال تطوير البلدية وتحديد حدودها، قامت مُتَصرِفيّة لواء ديالى بأمر من المتصرف عام(1932م) بتحديد الحدود الإداريّة لكل بلدية في اللواء، فكانت حدود بلدية قضاء بعقوبة، تتكون شمالاً طريق الهويدر، وخرنابات، جنوبًا سكة حديد من جسر مارشال، إلى مفرق طريق بعقوبة – شهربان، أما حدودها شرقاً فالطريق الفاصل بين بساتين بعقوبة إلى نهر خراسان، وغرباً نهر ديالى، ولحقت بها قرى بهرز والهويدر وخرنابات، أما حدود بلدية قضاء شهربان فكانت شمالاً أراضي أنهار الخاتمية، جنوباً أراضي أنهار بريخ وسريحة والخطيب، غرباً أراضي أنهار دولاب الصغير، أما شرقاً فحدود قرية أبي صيدا الكبيرة[67] . وكانت حدود بلدية قضاء دلتاوة شمالاً قرية عليبات ونهر السعدية، جنوباً قنطرة الخالص وقرية كشكين، أما شرقاً فحدود طريق دلي عباس، غرباً أراضي الجوه ويش،أما فيما يتعلق بحدود بلدية قضاء خانقين فتشمل شرقاً محطة القطار في القضاء، أما غرباً وشمالاً وجنوباً فكانت البساتين التي تحيط بقضاء خانقين، أما حدود بلدية قضاء مندلي فشمالاً بساتين أسود بك بن حسين بك، جنوبًا مقبرة بافوج، غربًا مقبرة سعيد رحمن، شرقاً بساتين محيطة بالقضاء[68].أما حدود بلدية ناحية بلدروز فشمالاً وغربًا البساتين المحيطة بالناحية، وجنوبًا بساتين أبو كفنة، أما شرقاً فالحد الفاصل بين الناحية وقضاء مندلي[69]، أما حدود بلدية دلي عباس فشرقاً منصورية الجبل، أما غرباً فأراضي سراجق وجنوبًا نهر ديالى وشمالاً البساتين المحيطة بالناحية[70].

وتشمل حدود بلدية ناحية قزلرباط شمالاً أراضي الطويلة والقلعة، وجنوباً تل سليمة أما غرباً نهر ديالى وشرقاً جداول مقاطعة قزلرباط[71]، أما باقي النواحي ومنها مهروت كنعان وهورين شيخان فلم تكن هناك بلديات خاصة بها، وذلك لقلة وارداتها وليس لها أملاك خاصة بها، وكان ارتباطها بمركز الأقضية التابعة لها، وفي (آذار 1956م) تم استحداث بلدية خاصة بناحية كنعان وناحية هورين شيخان من الصنف الرابع حسب قانون إدارة البلديات رقم 84 لسنة 1931م[72].

وهكذا شهدت المدة(1930-1932م) تولي شخصيات إداريّة قديرة لمُتَصرِفيّة لواء ديالى، وبذلت جهوداً كبيّرة في تحسين الواقع الإداري والخدمي في لواء ديالى، لكن الباحث أشر أحد أهم أسباب قصور بعض متصرفي اللواء هو قصر مدة توليهم المنصب لأسباب تتعلق بسياسة وزارة الداخلية والحكومة العراقية وهي عدم إشغال الوظائف العليا في الحكومة ومنها متصرف اللواء لمدة طويلة مما انعكس سلبيًا على أعمال المتصرفيّن وانجازاتهم في مختلف المجالات.

الخاتمة:

توصل البحث عن طريق دراسة سير المتصرفيّة وإنجازاتهم المتنوعة إلى النتائج الآتية:

1. شغل منصب(متصرف) لواء دَيالى في المدة(1927- 1932م) موظفون إداريون كبار، ممن امتازوا بالخبرة الإداريّة والمقدرة الوظيفية لاسيّما أنهم كانوا قد تدرجوا في درجاتهم الوظيفية حتى شغلوا منصب المتصرف.
2. كان لزيادة الوعي المجتمعي بأهميّة دور المتصرفين في تطوير مناطقهم، وصدور الدستور العراقي وبعض القوانين والأنظمة التي أصدرتها السلطة التشريعية لاسيّما قانون إدارة الألوية رقم(58) لعام(1927م) وتعديلاته إذ مكن المتصرفين وعجل من تنفيذهم للكثير من الإصلاحات الاجتماعيّة والاقتصاديّة والخدميّة في لواء ديالى.
3. سعى متصرفو لواء دّيالى لمعالجة الكثير من المعوقات التي تقف أمام تقديمهم أفضل الخدمات لأهالي اللواء، لاسيّما التقسيمات والحدود الإداريّة لبلديات الأقضيّة والنواحي في اللواء، فجرى في العام(1927م) بعد صدور قانون إدارة الألويّة إعادة استحداث(قضاء شهربان) وذلك لتحسين حالة الأمن وتنظيم إدارة القضاء، وفي مجال تطوير أعمال البلدية وتحديد حدودها، قامت مُتَصرِفيّة لواء ديالى بأمر من المتصرف عام(1932م) بتحديد الحدود الإداريّة لكل بلدية في اللواء، وهي بلديات أقضية: بعقوبة، و شهربان ودلتاوة وخانقين ومندلي، فضلًا عن تحديد حدود بلدية نواحي: بلدروز ، ودلي عباس وقزلرباط.
4. اهتم متصرفو لواء ديالى في مدة البحث في الجانب الزراعي نظرًا لكون اللواء من الألوية الزراعيّة ، واستمرت جهود متصرفي لواء ديالى لمعالجة مشكلة مِلكيّة الأراضي ومعالجة المشكلات العشائريّة المصاحبة لها إذ حاول متصرفو اللواء معالجة المشكلة لاسِيَّما الأراضي الشاسعة التي كانت تعرف بالأميريّة. وبذلك نجح متصرفو لواء ديالى في مدة البحث من تحقيق الأمن المجتمعي في مدة توليهم المُتَصرِفيّة.
5. أشر الباحث قيام الإدارة البريطانيّة باستغلال موضوعة المِلكيات الزراعيّة لترسيخ نفوذها وسيطرتها على العراق ومنه لواء دَيالى وقتذاك، وهذا الأمر ألقى مسؤولية كبيرة على متصرفي اللواء وإدارته في تنفيذ تلك القوانين لاسيّما وأن ديالى كانت منطقة زراعيّة وكانت مشكلة المِلكيّة من أهم المشكلات الاقتصاديّة والاجتماعيّة التي واجهتها مُتَصرِفيّة لواء ديالى آنذاك.
6. تصدى متصرفو لواء دَيالى لمشكلة سقي المزارع سيحًا بسبب قلة المياه ، وأدرك متصرف اللواء أهمية قيام الحكومة المركزية بإنشاء سد ثابت على نهر دَيالى إذ أنشئ ذلك السد وبساندة مُتَصرِفيّة اللواء عند مضيق جبل حمرين على مجرى نهر لتغذية الجداول المتشعبة من النهر بالمياه في موسم الصيف حيث ينخفض مستوى المياه في النهر، فضلًا عن اهتمام المتصرفيّن بمعالجة مشكلات فيضان الأنهار في ديالى، وما تتركه من آثار سلبية كبيّرة على حياة الفلاحيّن.
7. عمل متصرفو اللواء على تطوير الخدمات ومنها خدمة الكهرباء بعد أن كانت تعاني من الضعف أو انعدامها في جميع مناطق اللواء.
8. أما بالنسبة للأوضاع الصحيّة في لواء ديالى فلم يكن في مدة البحث تغير واضح فيها. وشهدت أوضاع التعليم جانبًا من اهتمام المتصرفيّن عن طريق فتح العديد من المدارس الابتدائيّة في لواء دَيالى ،إذ جرى فتح مدرسة ابتدائية في قضاء الخالص في العام(1930م)، وفتحت مدرسة للبنات في مندلي في العام نفسه، كذلك جرى إنشاء مدرسة ابتدائية في خانقين افتتحت في العام(1931م)، كما جرى فتح صف للأول المتوسط في العام الدراسي(1931-1932م).

9. أشر الباحث أحد أهم أسباب قصور بعض متصرفي اللواء وهو قصر مدة توليهم المنصب مما انعكس سلبًا على انجازات المتصرفين في مختلف المجالات.

الهوامش والمصادر

(1) مير بصري، أعلام السياسة في العراق الحديث،ج2،ط2، دار الحكمة،(لندن،2004م)، ص514.
(2) المصدر نفسة، ص514.
(3) للمزيد عن سيرته ونشاطه الاجتماعي والسياسي في العراق، يُنْظَرُ: حسن هادي الشلاه ، طالب باشا النقيب البصري ودوره السياسي في تاريخ العراق السياسي الحديث، الدار العربية للموسوعات، (بيروت ،2002م).
(4) علي الوردي، لمحات اجتماعيّة من تاريخ العراق الحديث،ج4، مطبعة الأديب البغداديّة، (بغداد، 1978م)، ص414.
(5) عمران موسى المندلاوي، مندلي عبر العصور، دار الحرية للطباعة،(بغداد، 1985م)، ص453.
(6) ذنون يونس الطائي، نشأة الحركة الكشفية في الموصل(1921-1937م)، مجلة دراسات موصلية مركز دراسات الموصل، جامعة الموصل، العدد(12)، مج(5)، (نيسان 2006م)، ص65.
(7) مير بصري، أعلام السياسة ..، ج2، ص514.
(8) ذنون يونس الطائي، المصدر السابق، ص65.
(9) جريدة المؤتمر،(بغداد)،العدد(2855)،(10 تشرين الثَّاني2013م)؛ حسين علي حسين، مشكلات الريف ومستوى الإصلاح الحكومي في العراق 1958-1968م ، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كليّة التربيّة للعلوم الإنسانيّة، جامعة دَيالى،(2017م)، ص17.
(10) حسين علي حسين، المصدر السابق، ص17.
(11) ضياء علي عبد، الطبيعة القانونية لقرارات تسوية حقوق الأراضي في العراق(1932 – 1970)، ج1، مطبعة خاصة،(بغداد،2015م)، ص16؛ إسراء خزعل ظاهر، المِلكيّة الزّراعيّة في لواء دَيالى1932-1958م(دراسة تاريخيّة)، مجلة الآداب، كليّة الآداب، جامعة بغداد، ملحق العدد (129)، (حزيران 2019م)، ص203.
(12) أحمد عبد الواحد عبد النبي، التطورات القانونية والسياسية التي طرأت على مشكلة الأراضي في العراق(1932-1938)، مجلة كليّة التربية ،العدد الثاني،(2012م)، ص7.
(13) هنري دوبس(1871-1934م): ولد في لندن عام(1871م)، عند اندلاع الحرب العالميّة الأولى، التحق دوبس بالحملة البريطانيّة على العراق في(كانون الثَّاني 1915م)، وباقتراح من دوبس طبقت السلطات البريطانيّة نظام دعاوي العشائر في(1شباط 1916م)، وأصبح المندوب السامي البريطاني في العراق للمدة(1923-1929م)، عاد إلى بريطانيا، وتوفي في العام(1934م). للمزيد من التفاصيل، يُنْظَرُ: أنعام مهدي علي السلمان، أثر السير هنري دوبس في السياسة العراقيّة 1923-1929م، أطروحة دكتوراه(غير منشورة)، كليّة الآداب، جامعة بغداد،(1997م).
(14) كمال مظهر أحمد، صفحات من تأريخ العراق المعاصر، دار الشؤون الثقافيّة العامة،(بغداد، 1987م)، ص15-16.
(15) صالح العابد، النظام الإداري1914– 1958، بحث ضمن كتاب: حضارة العراق، جـ12، دار الحريّة للطباعة،(بغداد ، 1985م)، ص30 ؛ عمار حسين علي العنزي ، لواء دَيالى دراسة

فـــي أوضاعه الإداريّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة (1932–1958)، رسالة ماجستير(غير منشورة) ، كليّة التربيّة ابن رشد، جامعة بغداد،(2011م)، ص22.

(16) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات وزارة الداخلية، تسلسل الملفة(32050/7150)، إدارة لواء ديالى، و7، ص10.

(17) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، تسلسل الملفة(311/422)، قرارات مجلس الوزراء ، و6، ص9 ؛ عمار حسين علي العنزي، المصدر السابق، ص22.

(18) باقر بن أمين الورد، أعلام العراق الحديث 1869-1969،ج1،مطبعة أوفسيت الميناء،(بغداد، 1978م)، ص228.

(19) محمود فهمي درويش وآخرون، الدليل العراقي الرسمي لسنة 1936، مطبعة دنكور،(بغداد ، 1936م)، ص874.

(20) للمزيد عن حياته ودوره السياسي، يُنْظَرُ: طارق يونس عزيز السراج، جميل المدفعي ودوره في السياسة العراقية، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد،(1991م).

(21) المصدر نفسه، ص59؛ جريدة الوقائع العراقية، العدد(601)، في(30 تشرين الثاني 1927م).

(22) طارق يونس عزيز السراج، المصدر السابق، ص60.

(23) علي خليل أحمد البياتي، الأوضاع الاقتصاديّة في العراق 1932-1939، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كليّة الآداب، جامعة بغداد،(1990م)، ص29؛ إسراء خزعـل ظاهـر، لواء دَيالى فـي سنوات الحرب العالميّة الثانيّة(1939- 1945) دراسـة تاريخيّة للأوضاع الاجتماعيّة والاقتصاديّة، مجلة كليّة التربيّة الأسـاسيّة، الجامعة المُستنصـريّة، مج(25)، العـدد(105)، ج(2)، (2019م)، ص328.

(24) إسراء خزعل ظاهر، لواء دَيالى في سنوات الحرب العالميّة الثانيّة ..، ص 328.

(25) أ.م.منتشا شفيلي، العراق في سنوات الانتداب البريطاني، ترجمة: هاشم صالح التكريتي، مطبعة الجامعة، (بغداد،1978م)، ص222- 223.

(26) أحمد سوسة، تطور الري في العراق، مطبعة المعارف،(بغداد، 1946م)، ص142.

(27) أحمد الزيدي، البناء المعنوي للقوات المسلحة العراقية،دار الروضة،(بيروت،1990م)، ص434.

(28) جريدة العراق، العدد(540)، في(1922/2/28م)، ص2.

(29) جريدة العالم العربي،(بغداد)،العدد(162)، في(2 تشرين الأول 1924م)، ص4.

(30) سعد محمد علي حسين، التطورات السياسيّة والتنظيمات الإداريّة في دَيالى 1917-1932، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كليّة التربية للعلوم الإنسانية، جامعة دَيالى،(2008م)، ص99.

(31) المصدر نفسه ، ص100.

(32) عمل مديرًا عامًا للمساحة في مصر، ووكيلًا لوزارة الماليّة، ومستشارًا ماليًا للحكومة المصريّة، وخبيرًا اقتصاديًا في العراق من قبل السلطات البريطانيّة. يُنْظَرُ: كمال مظهر أحمد، صفحات من تأريخ العراق المعاصر، دار الشؤون الثقافيّة العامة،(بغداد،1987م)، ص258.

(33) المصدر نفسه، ص258- 259.

(34) حسن هاشم خلف، المِلكيّة الزراعيّة في العراق وآفاق تطورها، رسـالة ماجستيـر (غير منشـورة)، المعهد العالـي للدراسـات القوميّة والاشتراكـيّة، الجامعـة المستنصريّة ،(1979م)، ص78.

[35]ضياء الدين حسين عسكر، نظم الحيازة الزراعيّة وتأثيرها فـــي استعمالات الأرض الزراعيّة في محافظة دَيالـــى، أطروحـــة دكتوراه(غير منشورة)، كليّة التربية للعلوم الإنسانيّة، جامعة دَيالـــــى، (2017م)، ص 37-38.

[36] إسراء خزعل ظاهر، المِلكيّة الزراعيّة في لواء دَيالى..، ص204؛ باسم فاضل لطيف الدوري، تغيرات المِلكيّة الزراعيّة في الانظمة الاقتصاديّة المختلفة مع التركيز على العراق، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كليّة الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد،(1988م) ، ص135.

[37] السير أرنست دوسن.كي.بي.أي، بحث في كيفية التصرف بالأراضي والمسائل المتعلقة بذلك، طبع من قبل المجلس الزراعي الأعلى بالاعتماد على نسخة مطبعة الحكومة،(بغداد، 1932م)، ص123- 130.

[38] ضياء الدين حسين عسكر، المصدر السابق، ص37-38؛ إسراء خزعل ظاهر، المِلكيّة الزراعيّة في لواء دَيالى..، ص204.

[39] يحيى كاظم حمود المعموري، طه الهاشمي ودوره العسكري والسياسي رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية التربية - ابن رشد، جامعة بغداد ،(1989م)، ص55.

[40] عبد الرزاق الهلالي، معجم العراق،ج2، مطبعة النجاح،(بغداد ،1953م)، ص120؛ عمار حسين علي العنزي، المصدر السابق، ص142.

[41] أحمد سوسة، مصادر عن ري العراق، مطبعة الحكومة،(بغداد، 1942م)، ص69.

[42] جمعة عليوي فرحان ساجت الخفاجي، علي جودت الأيوبي ودوره فـــي السياسة العراقيّة حتى عام 1958،أطروحة دكتوراه(غير منشورة)، كليّة التربيّة-ابن رشد، جامعة بغداد،(1997م)، ص33.

[43] توماس إدوارد لورنس(لورنس العرب)، ثورة في الصحراء مذكرات حول الثورة العربيّة الكبرى 1916- 1918، دراسة وتحرير أحمد أيبش، هيئة أبو ظبي للثقافة والسياحة،(أبو ظبي، 2013م)، ص123.

[44] رافائيل بطي، ذاكرة عراقيّة،ج2، ط2، دار المدى للثقافة والنشر،(دمشق،2003م)، ص135.

[45] مير بصري، أعلام السياسة..،ج2، ص512.

[46] عبد المجيد الشاوي(1862- 1927م): هو عبد المجيد بك بن حسن بن مسعود ابن الشاوي، ولد في بغداد عام (1862م)، ساهم في تحرير جريدة الزوراء في العهد العثماني،عين عضوا في مجلس (المبعوثان) باستانبول ممثلا عن العمارة احدى مدن العراق الجنوبية واستمرت عضويته لدورتين (1912-1918م)، وفي سنوات الاحتلال البريطاني للعراق شغل منصب رئيس بلدية كرخ بغداد عام (1919م) وظل في هذا المنصب حتى تألفت وزارة عبدالرحمن النقيب الأولى في (1920/10/27م) فعينه النقيب وزيرًا بلا وزارة، اختير عضوًا في مجلس بلدية بغداد عام(1922م)، لكنه استقال لاحقا، كما اختير متصرفًا للواء الدليم عام(1922م)، وفي عام(1924م) انتخب نائبا في مجلس النواب العراقي ممثلا للواء الكوت ثم نائبًا عن لواء الدليم عام(1925م)، وفي عام (1927م) اختير عضوًا في مجلس الأعيان وهي السنة التي توفي فيها في بيروت. يُنْظَرُ: حميد مجيد هدو، عبد المجيد الشاوي.. وزيرًا ظريفًا ومسؤولا عفيفاً (1852-1927)، مقال منشور في ملاحق جريدة المدى الالكترونية على الموقع الالكتروني:https://almadasupplements.com

[47] سورة الأحزاب: من الآية (37).

(48) رافائيل بطي، ذاكرة عراقية..، ص135؛ علاوي عبد الرزاق الخشالي ، لمحات من تاريخ بعقوبة القديم، مطبعة أسعد ،(بغداد ، 1980م)، ص24.
(49) رشيد عبد علي الحاج حسين ، الخالص من تأريخ الخالص، مطبعة الإيمان،(بغداد، 1972م)، ص190.
(50) عمران موسى المندلاوي، المصدر السابق، ص451.
(51) المصدر نفسه .
(52) جريدة الوقائع العراقية، العدد(122)،في(20 كانون الاول1923م) .
(53) المصدر نفسه .
(54) الحكومة العراقية، جدول كبار موظفي الدولة لعام 1925، مطبعة الحكومة،(بغداد، 1925م)، ص21.
(55) المصدر نفسه ، جدول كبار موظفي الدولة لعام 1929، ص27.
(56) المصدر نفسه ، جدول كبار موظفي الدولة لعام 1932م، مطبعة الحكومة،(بغداد، 1932م) ، ص7.
(57) المصدر نفسه، جدول كبار موظفي الدولة لعام 1933، مطبعة الحكومة،(بغداد، 1933م)، ص7.
(58) المصدر نفسه ، جدول كبار موظفي الدولة لعام 1938، مطبعة الحكومة،(بغداد، 1938م)، ص11.
(59) للمزيد عن مقدمات الحركة وأسبابها، ينظر: محمد حازم الجبوري ، الاحتلال البريطاني الثاني للعراق دراسة تاريخية في أساليبه ومظاهره 1941-1947، رسالة ماجستير(غير منشورة)،كلية التربية، جامعة الموصل،(2000م)؛ إسماعيل أحمد ياغي، حركة رشيد عالي الكيلاني – دراسة في تطور الحركة الوطنية العراقية، دار الطليعة، (بيروت،1974م)؛عبدالرزاق الحسني، الأسرار الخفية في حركة السنة1941 التحررية، ط5، مركز الأبجدية،(بيروت،1982م).
(60) عبدالحميد الكنين، الأيام السود، مطبعة التفيض ، (بغداد،1941م)، ص273.
(61) مير بصري أعلام السياسة..، ج2، ص500.
(62) المصدر نفسه ، ص500.
(63) سعد محمد علي حسين، المصدر السابق، ص112.
(64) وزارة الإعمار، رئاسة لجنة إعمار واستثمار الأراضي الأميّرية الصرفة، الاصلاح الزراعي وإعمار الأرض، مطبعة الرابطة، (بغداد، 1956م)، ص خ.
(65) إسراء خزعل ظاهر، المِلكيّة الزراعيّة في لواء دَيالى ..، ص206.
(66) وفاء كاظم ماضي وأحمد صالح حذية، القوانين الزراعيّة وسعة المِلكيّة الزراعيّة في لواء الحلة (1932– 1958م)،مجلة كليّة التربية للعلوم الإنسانيّة، جامعة بابل، العدد(30)،(كانون الأول 2016م)، ص280- 281.
(67) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات وزارة الداخلية، تسلسل الملفة(32050/8391)، تعليمات تتعلق بأمور البلديات 1932– 1933، و14، ص17؛ عمار حسين علي العنزي، المصدر السابق، ص53.
(68) د.ك.و، تسلسل الملفة(8391- 32051)، تعليمات تتعلق بأمور البلديات 1932- 1933، و14، ص18- 22.

(69) المصدر نفسه، و 14، ص29؛ عمار حسين علي العنزي، المصدر السابق، ص53-54.
(70) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات وزارة الداخلية، تسلسل الملفة(32050/8391)، و14، ص23.
(71) المصدر نفسه، و14، ص24.
(72) المصدر نفسه، تسلسل الملفة(32050/8167)، تفتيش مركز لواء ديالى لسنة 1933، و2، ص6؛ جريدة الوقائع العراقية، العدد(3781)، في(26 آذار 1956م)؛ عمار حسين علي العنزي، المصدر السابق، ص54.

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
Journal of the College of Basic Education Vol.29 (NO. 120) 2023, pp. 187-202

The nature of the job duties of the Diyala Brigade administrators and their economic, social and service achievements (1927-1932AD)

Dalo Saeed Mahmoud Dalo College of Education for Human Sciences Diyala University
Prof. Dr.Qahtan Hameed Kadhim College of Basic Education Diyala University
Hum21hsh102@uodiyala.edu.iq
basichist5te@uodiyala.edu.iq

Abstract:

The research deals with the nature of the functional tasks of the administrators of the Diyala District and their achievements in the economic, social and service aspects in the period from (January 26, 1927 - March 11, 1932 AD). The year (1927 AD) was determined as the beginning of the research, as it represents the receipt of the governorship, Mahmoud Nadim al-Tabaqjali, the governorship of the brigade. Social, economic and other services in the Diyala district, especially addressing agricultural problems and land ownership, river floods, watering agricultural crops, improving educational and municipal services and delivering electricity to the people, as well as enriching the Iraqi library with academic productions that shed light on the history of (the administrators) in the various development work of the Diyala district in search duration.

The research material was distributed into two sections, an introduction and a conclusion. The first topic showed (the role of the Diyala Brigade administrators in developing the economic reality in Diyala 1927-1930 AD), and the second topic dealt with: (the role of the Diyala District administrators in developing the economic, social and service reality in Diyala 1930-1932 AD). The researcher adopted the descriptive historical approach with an analysis of the most important actions of the administrators and their achievements during the research period. The research was based on a lot of Arabic and Arabized sources and references.

The research reached several results, including: the distinction of those who held the position of (administrator) of the Diyala Brigade in the period (1927-1932 AD) because they were capable administrative employees, and the issuance of some laws and regulations, especially the Brigades Administration Law No. (58) of (1927 AD) and its amendments, had helped The governors of the district enabled them to implement many social, economic and service reforms in the Diyala district, such as addressing the

administrative divisions and administrative boundaries of the municipalities of the districts and sub-districts in the district, and paying attention to the agricultural aspect due to the fact that the district is one of the agricultural brigades with diverse crops such as wheat, barley, vegetables, etc., and the efforts of the Diyala district administrators continued to address Many tribal heads and tribal sheikhs in Diyala have benefited from these laws and procedures carried out by the district governor, as large areas of land were registered in the names of clan sheikhs, and the peasants who used to constitute the majority in Diyala society were deprived of it. At that time, which doubled the agricultural holdings of the sheikhs and increased their social power and political influence, and then their favour. At the commanding officer.

The researcher pointed out that the British administration exploited the issue of agricultural properties to consolidate its influence and control over Iraq, including the Diyala District at that time, and the administrators of the Diyala District addressed the problem of watering the farms due to the lack of water and the high level of the farmers' lands, so they asked the central government to construct a fixed dam on the Diyala River, and it was accomplished The project was in the year (1929 AD), in addition to the interest of the administrators in dealing with the problems of flooding rivers in Diyala, and the great negative effects they leave on the lives of farmers. In addition to developing the electricity service in the brigade. As for the health conditions in the Diyala district, there was no clear change during the research period. While the conditions of education witnessed an aspect of the interest of the administrators by opening many primary schools for males and females in the district in the period (1930-1932 AD). The researcher pointed out the most important reasons for the failure of some of the district's administrators to fulfill their administrative duties, and their lack of urban and service achievements due to the short period of their tenure for reasons related to the policy of the Ministry of Interior and the Iraqi government at the time.